الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل
اجتماع الخبراء
12 – 14 أبريل 2018
أديس أبابا، إثيوبيا

Eco/STC/MAEPI(II)/EXP/Rpt

مشروع تقرير اجتماع الخبراء

أولا. مقدمة

1. عُقد اجتماع خبراء الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل[1] في مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 12 إلى 14 أبريل 2018. وترأس الاجتماع السيد باباكار با، مدير النيباد والشراكات في وزارة التكامل في السنغال والنائب الثاني لرئيس اللجنة الفنية المتخصصة.

ألف. الحضور

2. حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: الجزائر وأنغولا وبنين وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر والكونغو وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإثيوبيا وغينيا الإستوائية وجابون وجامبيا وغانا وغينيا وكينيا وليسوتو وليبيا والمغرب ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والجمهورية الصحراوية والسنغال وجنوب افريقيا والسودان وتنزانيا وتوجو وتونس وأوغندا وزامبيا وزمبابوي.

3. كما حضر ممثل عن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

4. كما حضر ممثلو المؤسسات الأفريقية والدولية وممثلو الإدارات الفنية في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

باء. الكلمة الترحيبية

5. أدار الجلسة الافتتاحية لاجتماع الخبراء الدكتور ريني كواسي، مدير الشؤون الاقتصادية في مفوضية الاتحاد الأفريقي. وطلب من المشاركين الوقوف دقيقة صمت في ذكرى ضحايا تحطم الطائرة العسكرية في الجزائر.

6. قدم سعادة البروفسور فيكتور هاريسون، مفوض الشؤون الاقتصادية الكلمة الافتتاحية. ورحب بالخبراء وأعرب عن خالص تقديره باسم صاحب المعالي موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لسلطات جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على جميع التسهيلات المتاحة لتنظيم الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة. وأبرز أهمية تعبئة الموارد المحلية ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. كما أشار إلى أنه مع اعتماد أجندة 2063 "أفريقيا التي نريدها"، كان من المهم بالنسبة للبلدان الأفريقية توفر الموارد الكافية لتنفيذها لتمكينها من تقرير مصيرها.

7. وأكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعبئة الموارد المحلية من أجل سد الفجوة في البنية التحتية في أفريقيا، والتي تتراوح بين 130 إلى 170 مليار دولار سنوياً. وأشار إلى أن حصة الإيرادات الضريبية في أفريقيا، التي تتراوح بين 10 و 30% من الناتج المحلي الإجمالي، غير كافية لتمويل احتياجات البنية التحتية في القارة. وفي هذا الصدد، صرّح بإنه من المهم إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي، الذي يمثل حوالي 40% من الاقتصاد الحقيقي في أفريقيا.

8. كما ركّز على نتائج دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، والتي خلصت إلى أنّه من بين الدول الأعضاء التي وقعت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، تم اختلاس 50% من الإيرادات الضريبية و 25% من الناتج المحلي الإجمالي

[1] أبدت جنوب أفريقيا تحفظها

و 30 مليار دولار أمريكي المخصصة للمساعدات في أفريقيا بسبب الفساد. وأكّد على حقيقة أن كمية الأموال التي تتدفق إلى أفريقيا في شكل مساعدة إنمائية رسمية أقل من مبلغ الأموال الخارجة في شكل تدفقات مالية غير مشروعة.

9. وأكّد على ضرورة أن تكسب الدول الأعضاء المعركة ضد الفساد على جميع المستويات، بما في ذلك سلطات الإيرادات وإدارات العدالة. كما أكّد على أهمية إنشاء هيئات ووكالات حكومية لمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة لأن من شأن ذلك تحسين الإدارة على الصعيد الوطني، وجذب المستثمرين، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي توليد موارد كافية لتنميتنا وتحسين رفاهية مواطنينا.

10. في الختام، جدّد المفوض تأكيد استعداد مفوضية الاتحاد الأفريقي للعمل بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع الإنمائي بأكمله للمساهمة في تعبئة الموارد المحلية اللازمة لمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وشدّد على أن هذه ليست الأسباب الرئيسية للاعتماد المفرط على المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب، بل إنها أيضا عائق أمام تنمية أفريقيا وتنفيذ أجندة 2063.

جيم. المناقشات خلال الجلسة الافتتاحية

11. كانت هناك مناقشات مستفيضة حول قواعد الإجراءات التي تحكم تنظيم اللجنة الفنية المتخصصة. وركزت المناقشات على حقيقة أن عقد الاجتماع لم يستوفي الحد الأدنى لعقد اجتماع رسمي فيما يتعلق بقصر فترة الإخطار، والتأخر في تقديم وثائق عمل الاجتماع. اقترحت بعض الوفود تحويل الاجتماع إلى اجتماع استشاري.

12. أبدت جنوب أفريقيا تحفظات بشأن الوثائق الختامية للاجتماع استناداً إلى أوجه القصور التالية من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي:

أ) مدة الإخطار القصيرة لعقد اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة، وهو ما يشكل انتهاكًا للمادة 10 (2) من قواعد الإجراءات؛
ب) توزيع وثائق الاجتماعات خلال الاجتماع، ما جعل من الصعب على جنوب أفريقيا تبني موقف وطني بشأن البنود المدرجة في جدول الأعمال.

13. أبلغ ممثل عن مكتب المستشار القانوني الاجتماع بأن قواعد الإجراءات تسمح بتحويل اجتماع رسمي إلى اجتماع استشاري إذا لم يكتمل النصاب القانوني فقط. في هذه الحالة، اكتمل النصاب القانوني، وبالتالي كانت هذه جلسة رسمية وفقا لقواعد الإجراءات.

14. على الرغم من التحفظات التي أبدتها جنوب أفريقيا، وافق الخبراء على المضي قدما في الاجتماع.

التوصيات

15. ينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي وضع وتقديم مصفوفة مستكملة لحالة تنفيذ التوصيات السابقة خلال كل دورة مستقبلية للجنة الفنية المتخصصة.

16. يتعين على الاتحاد الأفريقي إرسال وثائق العمل إلى الدول الأعضاء 30 يوما على الأقل قبل انعقاد اللجنة الفنية المتخصصة وفقا لقواعد الإجراءات القائمة.
17. ينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي تنظيم الدورات المقبلة للجان الفنية المتخصصة في أكتوبر بداية من سنة 2019.
18. يتعين على الاتحاد الأفريقي إرسال دعوة اللجنة الفنية المتخصصة عن طريق السفارات بحيث تحيل السفارات الدعوة إلى الوزراء المعنيين، أو الطلب من السفارات تقديم معلومات الاتصال بالوزراء المعنيين المشاركين في اللجنة الفنية المتخصصة.

دال. اعتماد جدول الأعمال

19. بحث الاجتماع واعتمد جدول الأعمال مع بعض التعديلات على النحو التالي:

أ) الكلمة الترحيبية

ب) اعتماد جدول الأعمال

ج) عروض ومناقشات تحت موضوع: "تعبئة الموارد المحلية: مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة"

د) دراسة الحالة (بشأن القطاع غير الرسمي، الاستخراج غير المشروع للموارد، فرض الضرائب والحوافز الضريبية) وعرض منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في غرب أفريقيا

ه) عرض ومناقشات حول تقرير اجتماع الخبراء المستقلين عن موضوع اللجنة الفنية المتخصصة

و) عرض ومناقشات حول المسائل التنظيمية:

- تنفيذ جدول أعمال التكامل في أفريقيا: الوضع الراهن
- المعهد الأفريقي للإحصاءات والمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء
- تقرير لجنة المديرين العامين لمكاتب الإحصاء الوطنية
- صندوق العمل والضمان الاجتماعي - التقرير المرحلي عن التحضير لإنشاء الصندوق
- إحصائيات إيرادات سنة 2018 في إفريقيا (للعلم)
- تقرير مرحلي للجنة العشرة + حول تمويل الاتحاد (للعلم)

ز) عرض معايير التقارب لإنشاء العملة الأفريقية الموحدة
ح) بحث واعتماد تقرير اجتماع الخبراء
ط) ما يستجد من أعمال
ي) اختتام الاجتماع

ثانيا. وقائع الاجتماع

ألف. عروض ومناقشات حول الموضوع "تعبئة الموارد المحلية: مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة"

عرض

20. عرض ممثل عن المفوضية موضوع اللجنة الفنية المتخصصة: "تعبئة الموارد المحلية: مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة". وأوجز التدفقات المالية غير المشروعة والفساد في أفريقيا، مع عرض تفصيلي على الصعيدين الإقليمي والوطني ، وتم تنظيمه على النحو التالي: يناقش الجزء الأول أساسًا أهمية تعبئة الموارد المحلية، ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة لضمان التنمية المستدامة في أفريقيا. يقيّم الجزء الثاني التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا استنادا إلى البيانات المقدمة من منظمة النزاهة المالية العالمية. ويتناول الجزء الثالث قضية الفساد وسوء الإدارة المالية في أفريقيا، بينما يقترح الجزء الأخير توصيات.

21. فيما يتعلق بتعبئة الموارد، صرّح بإنه ينبغي تكثيف الجهود على المستوى الوطني لتعبئة المزيد من الموارد الوطنية، وبالتالي التغلب على الاعتماد على المعونات الأجنبية، وأنّه يجب على أفريقيا السعي لتحسين استخدام مواردها المالية المتاحة من خلال تحسين حقيقي في كفاءة الإنفاق العام والإدارة الجيدة للموارد المالية.

22. وفيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، أشار مقدم العرض إلى أن استدامة تمويل التنمية الداخلية في أفريقيا تعتمد بشكل كبير أولاً على وقف نزيف القارة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، وثانياً إعادة تخصيصها نحو الاستخدام الأمثل من أجل تحقيق أهداف التنمية ذات الأولوية للقارة في كل قطاع.

23. في الأخير، أشار مقدم العرض إلى أنّ مكافحة الفساد عنصر أساسي في تحسين الحكم في أفريقيا وتحقيق أهداف التحول الهيكلي، لأن الفساد يترك الباب مفتوحا على مصراعيه أمام التدفقات المالية غير المشروعة. وأشار في هذا الصدد إلى أنّ الاستفادة من عائدات الممارسات المالية السيئة ودفع الرشاوى والفساد لا يقتصر على القطاع العام فحسب، بل يمكن أن ينشأ أيضا عن القطاع الخاص ويؤثر على جميع شرائح المجتمع.

مناقشة

24. خلال المناقشة التي تلت ذلك ، لاحظ الاجتماع أن السبب الرئيسي للتدفقات المالية غير المشروعة هو نشأ جزئيا من المؤسسات العامة الضعيفة في أفريقيا وغياب سيادة القانون ويتطلب ذلك المزيد من الاهتمام المركّز.
25. رأى الاجتماع أن هناك حاجة لإشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الجهود المبذولة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحة الفساد ، حيث أحرز البعض تقدما هائلا في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك ، أكد الاجتماع على الأهمية المتعلقة بتقاسم الممارسات والخبرات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء. كما طلب الاجتماع من مفوضية الاتحاد الإفريقي النظر في تطوير منهجية تحدد مقدار التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من القارة. كما ينبغي التركيز على القنوات التي تستخدمها التدفقات المالية غير المشروعة مثل المؤسسات المالية الموازية والمؤسسات المقنعة والحسابات المجهولة.

26. ولوحظ أن التواصل الأفضل بين المصارف المركزية والشركاء الآخرين له صلة بمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وفي هذا الصدد ، يعد وضع صك أفريقي لنظام قاعدة بيانات محوسب لتبادل المعلومات أمراً حاسماً في منع الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. واتفق الاجتماع على أن النُهج المبتكرة مثل التوعية بأثر مكافحة الفساد لا سيما في المشتريات العامة ومكافحة غسل الأموال قد ثبت أنها آليات عمل جيدة تهدف إلى مكافحة الفساد ومنع التدفقات المالية غير المشروعة.
27. كما سلط الاجتماع الضوء على ضرورة ترشيد ومواءمة الحوافز الضريبية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

التوصيات

28. في ضوء المناقشات ، قدم اجتماع الخبراء التوصيات التالية:

أ) دعوة الدول الأعضاء إلى تنفيذ استراتيجيات لنظم ضريبية أكثر فاعلية وإنصافاً وإنشاء أطر قانونية وتنظيمية أكثر فاعلية وتعزيز قدرات المؤسسات المشاركة في تعبئة الموارد المحلية ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماع إلى توثيق التعاون بين السلطة القضائية والسلطات الضريبية؛

ب) دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز أطرها للاقتصادي الكلي لضمان التناسق بين السياسات النقدية والمتعلقة بالميزانية بهدف تعزيز عمليات الميزانية لتسهيل تنفيذها؛

ج) تشجيع الدول الأعضاء على تحسين آلية تعبئة الموارد المحلية من خلال مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة؛

د) ينبغي أن تتعاون مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المؤسسات الأفريقية والدولية ذات الصلة لتبادل أفضل الممارسات والخبرات في مكافحة الفساد ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ؛

ه) ينبغي على مفوضية الاتحاد الأفريقي إنشاء آليتها الخاصة لتقييم التدفقات المالية غير المشروعة استنادا إلى الآليات القائمة على الصعيد الإقليم، وإنشاء نظام لجمع البيانات لمكافحة الفساد وتتبع التدفقات المالية غير المشروعة ومتابعته؛

و) ينبغي أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتوفير بناء القدرات بما في ذلك التدريب والتوعية للدول الأعضاء لمساعدتها في مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة بشكل فعال؛

ز) تعزيز قدرات مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد؛

ح) تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز الشفافية في القطاعات العامة وفي الإدارة ومراقبة الميزانية وكذلك الشفافية في النظام المصرفي.

باء. عرض توصيات اجتماع الخبراء المستقلين حول موضوع اللجنة الفنية المتخصصة

عرض

29. قدم ممثل المفوضية توصيات رئيسية مستقاة من تقرير اجتماع الخبراء المستقلين حول موضوع اللجنة الفنية المتخصصة الذي عقد يومي 9 و10 أبريل 2018 في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي. تم تقديم التوصيات في ثلاثة أجزاء حول تعبئة الموارد المحلية ، ومكافحة الفساد ، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

المناقشات

30. وفي المناقشات التي تلت ذلك ، أكد الاجتماع على الحاجة إلى الشفافية والوضوح في العملية التنظيمية لاجتماع الخبراء المستقلين للتأكد من مشاركة الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، أكد الاجتماع مجددا ضرورة أن تقوم المفوضية بخلق أوجه التوافق فيما بين المؤسسات والصكوك القائمة على المستوى الوطني لتفادي الازدواجية في الجهود المبذولة في مكافحة الفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة في القارة.
31. ناقش الاجتماع مسألة أنظمة معالجة العقارات والتسجيل عبر الإنترنت واستخدام نظام رقم التعريف الضريبي (TIN) بهدف تعزيز تعبئة الموارد المحلية في الدول الأفريقية الأعضاء. وفي هذا السياق ، شدد الاجتماع على أهمية تعزيز آليات الاتصال بين السياسة الضريبية وأجهزة الإدارة الضريبية.
32. وفيما يتعلق بالتفاوض على المعاهدات الضريبية ، أكد الخبراء أهمية بناء القدرات بهدف تزويد المفاوضين الأفريقيين بالمهارات اللازمة ذات الصلة.
33. وفيما يتعلق بالفوز بمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة ، سلط الاجتماع الضوء على الحاجة إلى قيام البلدان الأفريقية ببناء دول قادرة على تصميم وتنفيذ ورصد السياسات العامة الرامية إلى تعزيز قدراتها على تعبئة الموارد المحلية. يجب أن تتضمن هذه العملية عمليات إنفاذ.

التوصيات

34. بعد المناقشة ، قدم الاجتماع التوصيات التالية:

(أ) هناك ضرورة إلى أن تقوم المفوضية بإشراك الدول الأعضاء في العملية التنظيمية لاجتماع الخبراء المستقلين بهدف ضمان الوضوح والشفافية ؛
(ب) هناك حاجة إلى أن تلجأ المفوضية إلى جعل توصية الخبراء المستقلين مناسبة قبل إحالتها إلى قسم خبراء اللجنة الفنية المتخصصة ؛
(ج) تتخذ المفوضية تدابير مناسبة لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال معاهدات الضرائب ومفاوضات عقود الاستثمار. وهذا أمر بالغ الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية للتدفقات المالية غير المشروعة ؛ و
(د) هناك حاجة للدول الأعضاء لتحديث إداراتها لتكون قادرة على تصميم وتنفيذ ورصد السياسات العامة بهدف تعزيز جمع الموارد المحلية واستخدامها استخداما مناسبا.

جيم. دراسات الحالة (بشأن القطاع غير الرسمي والاستخراج غير المشروع للموارد والضرائب والحوافز الضريبية) وعرض منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على التدفقات المالية غير المشروعة في غرب أفريقيا

35. قدم ممثل المفوضية ثلاث دراسات حالة تتعلق بالقطاع غير الرسمي والاستخراج غير المشروع للموارد والضرائب والحوافز الضريبية. وكان الغرض من دراسات الحالة هو لفت انتباه الدول الأعضاء إلى النتائج الكبيرة المترتبة على هذه الظاهرة على تنمية أفريقيا وإلى تقييم توصيات الخبراء فيما يتعلق بالقيادة الجديدة القارية لتسخير إمكانات الموارد المحلية. وفي هذا السياق، شددت المفوضية على أهمية تعزيز تعبئة الموارد المحلية كجزء من جهودها الرامية إلى ضمان الاستقلال المالي المستدام للقارة من أجل التعجيل بالتحول الاجتماعي والاقتصادي على النحو المبين في أجندة 2063.
36. وفيما يتعلق باقتصاد التجارة غير المشروعة في غرب أفريقيا ، أبلغ أحد ممثلي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الاجتماع أنه تم إجراء دراسة بسبب ضعف الإقليم أمام التجارة غير المشروعة.

مناقشة

37. وفي المناقشة التي تلت ذلك ، أعرب الاجتماع عن قلقه بشأن مصدر البيانات المتعلقة بانتشار القطاع غير الرسمي في بعض البلدان الأفريقية. كما شجعوا مفوضية الاتحاد الأفريقي على استخدام البيانات المستحدثة التي تعكس الديناميات الحالية في القارة. تبادل الخبراء تجارب بلدانهم في مجال القطاع غير الرسمي ومساهمته في الاقتصاد. كما نظر الخبراء في السياسة المالية والفضاء المالي للبلدان الأفريقية مع مراعاة القيود الرئيسية المتعلقة بالقدرات والحوافز والتجزئة في القطاع غير الرسمي. وفي هذا الصدد ، سلطوا الضوء على الحاجة إلى تبسيط السياسات والنظم المالية وتعزيز القدرة على التنبؤ المالي والشفافية كوسيلة لتعزيز الامتثال الضريبي.
38. فيما يتعلق بالاستخراج غير المشروع للموارد، ناقش الخبراء الحاجة إلى أن تحصل إفريقيا على صفقات أفضل في قطاع الموارد الطبيعية كوسيلة للحد من النزيف المالي الناشئ عن عقود الاستثمار غير المثلى. وفي هذا الصدد ، أشاروا إلى أهمية تنمية القدرات في مفاوضات المعقدة بشأن العقود لضمان أن تستفيد أفريقيا من مواردها الطبيعية من أجل التحول الهيكلي. كما أشار الاجتماع إلى أهمية معالجة قضايا اللجان الرجعية في المفاوضات التعاقدية، ودعا إلى مزيد من الشفافية والمساءلة في المفاوضات التعاقدية في قطاع المعادن. وكان هناك توافق في الآراء على ضرورة قيام البلدان الأفريقية بتهيئة بيئة أعمال مواتية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص.
39. نظر الاجتماع في مسألة الحوافز الضريبية في المشهد المالي القاري وشدد على أهمية التكامل في السياسات المالية والتشريعات الضريبية. كما ناقشوا ترشيد الإعفاءات الضريبية للحد من التأثير السلبي على الإيرادات وتطوير الدولة.
40. وبالنسبة للعروض التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، اشاد الاجتماع بمقدم العرض لتقديم عرض مفصل عن التدفقات المالية غير المشروعة في غرب أفريقيا وشجع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إجراء دراسات مماثلة في بقية القارة.

التوصيات

41. أوصى الاجتماع بما يلي:

القطاع غير الرسمي

أ) ضرورة استخدام المفوضية البيانات المناسبة من الدول الأعضاء بدلاً من استخدام المصادر الخارجية للبيانات؛

ب) هناك حاجة إلى قيام البلدان الأفريقية بتصميم وتنفيذ سياسات ضريبية ونظم ضريبية مناسبة تشجع على إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي بهدف توسيع القاعدة الضريبية.

الاستخراج غير المشروع للموارد

أ) دعا الخبراء مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية في المفاوضات المعقدة بشأن العقود في الصناعة الاستخراجية؛

ب) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز الشفافية في الصناعة الاستخراجية من خلال توفير المعلومات للجمهور باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛

ج) هناك حاجة إلى مراجعة قوانين التعدين في البلدان لضمان توافقها مع الديناميات الجديدة للتحول في أفريقيا. في هذا الصدد ، دعا الاجتماع المفوضية إلى بحث جدوى صياغة قانون التعدين القاري.
د) كما أعرب الاجتماع عن الحاجة إلى تنظيم أفضل لقطاع التعدين في أفريقيا مع الأخذ في الاعتبار إمكانية توفير فرص الوظائف والتأثير السلبي على عدم المساواة والفقر والسلام والأمن.
ه) تعزيز سلسلة التضامن الأفريقية لمكافحة الاستخراج والاتجار غير المشروع بالموارد.

الضرائب والحوافز الضريبية

أ) هناك حاجة ملحة إلى قيام الدول الأعضاء بوضع وتنفيذ إجراءات تضمن الاتساق في التشريعات الضريبية للحد من الحوافز المالية الضارة التي تحرم البلدان من الموارد المحلية المفيدة ؛
ب) وشدد الاجتماع أيضا على ضرورة قيام البلدان الأفريقية بترشيد عمليات الإعفاء الضريبي لديها كوسيلة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإعفاءات الضريبية؛
ج) دعا الاجتماع المفوضية إلى وضع اللمسات الأخيرة على عملية اعتماد قانون الاستثمار الإفريقي ، الذي يعتبر استجابة ملموسة لترشيد سياسات الاستثمار داخل القارة.

عرض منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول التدفقات المالية غير المشروعة في غرب أفريقيا

دعا الاجتماع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للقيام بدراسات مماثلة في مناطق أفريقية أخرى.

دال. العروض والمناقشات حول القضايا النظامية

1. تنفيذ جدول أعمال متكامل في أفريقيا: الحالة الراهنة

عرض

42. قدم ممثل المفوضية عرضا عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا. وفي عرضه القي الضوء على المعلومات الأساسية عن عملية تنفيذ جدول أعمال التكامل في مختلف المجالات فيما يتعلق بمسائل تعبئة الموارد المحلية والتدفقات المالية غير المشروعة. وأبلغ الاجتماع بأن التكامل الأفريقي هو مفتاح مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وأن اندماجه الناجح سيدعم مواءمة أدوات التكامل الإقليمي القائمة من أجل مكافحة الفساد وكبح التدفقات المالية غير المشروعة. كما عرض حالة مبادرات التكامل المختلفة في أفريقيا، بما في ذلك المعهد الأفريي للاحصاءات ، والمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء ، والبنك المركزي الأفريقي ، وبنك الاستثمار الأفريقي ، وصندوق النقد الأفريقي ، إلخ.

مناقشات

43. أثار المشاركون عدة قضايا من بينها التأخير الملحوظ في تنفيذ جدول أعمال التكامل الذي يعزى إلى أوجه التباين في السياسات والبرامج التي تنفذها الدول الأعضاء. سلط الاجتماع الضوء على الشواغل المتعلقة بوضع المعهد الأفريقي والتوصية بتسريع عملية تفعيله. وشدد المشاركون أيضا على ضرورة تسهيل حرية حركة الناس من خلال التوقيع والتصديق والتنفيذ الفعال لمبادرة جواز السفر الإفريقي على مستوى واسع.

كما أكد الاجتماع على ضرورة الاضطلاع بحملات للدعوة والتوعية وعمليات مراقبة فعالة لجدول أعمال التكامل ، وطلب تنسيق الإحصاءات في أفريقيا.

التوصيات

44. بعد المناقشات التي أعقبت ذلك ، قدم الاجتماع التوصيات التالية:

أ) تسريع تفعيل معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء ات والمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء.
ب) دعوة الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق على البروتوكول والنظام الأساسي للمؤسسات المالية الأفريقية القيام بذلك ؛
ج) مطالبة الدول الأعضاء بوضع سياسات لتعبئة الموارد المحلية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة؛
د) تعزيز بناء القدرات على المستوى القطري للتعجيل بتنفيذ استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا لمقارنة المعلومات الإحصائية.
ه) يتعين على الدول الأعضاء دمج نظم الدفع الخاصة بها بناء على التجارب الناجحة على المستوى الإقليمي مثل نظام الدفع في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

2. تقرير عن المعهد الأفريقي للإحصاءات والمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء

عرض

45. أعطت الأمانة العامة خلفية عن إنشاء معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاءات والمركزالأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء ، وولايتهما وأهدافهما وحوكمتهما وإدارتها.
46. خلال المناقشات ، قدم الاجتماع تعليقات حول الآثار المالية وطلب تقديم توضيحات بشأن المؤسستين.

توصية

47. بعد المناقشات، طلب الخبراء من الاتحاد الأفريقي تقديم النظام الأساسي للمؤسستين إلى الدول الأعضاء للتعليق عليه في غضون 30 يومًا اعتبارًا من 17 أبريل 2018، لتمكين المفوضية من وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقتين وتقديمها إلى الدروة المقبلة للجنة الفنية المتخصصة.

3. تقرير لجنة المديرين العامين لمكاتب الإحصاء الوطنية

عرض

48. عرضت الأمانة تقرير الدورة السنوية الحادية عشرة للجنة الاتحاد الأفريقي للمديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية التي عقدت في موريتانيا ، من 9 إلى 11 ديسمبر 2017. احاط الاجتماع علما بتقرير الدورة السنوية الحادية عشرة للجنة الاتحاد الأفريقي للمديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية لاتخاذ قرار بشأنها.

التوصيات

49. أحاط الاجتماع علماً بالتقرير وقدم التوصيات التالية:

أ) دعا الدول الأعضاء إلى تقديم بيانات منتظمة عن مؤشرات أجندة 2063 إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء قاعدة البيانات الإحصائية القارية الأفريقية.

ب) دعا الدول الأعضاء إلى دمج مؤشرات أجندة 2063 في خطتها الإنمائية الوطنية.

4. صندوق التشغيل والتماسك الاجتماعي – تقرير مرحلي عن التحضير لإنشاء الصندوق

50. أوضح مقدم التقرير المرحلي عن إنشاء صندوق الاتحاد الأفريقي التشغيل والتماسك الاجتماعي. وأشار إلى ولاية الؤتمر وقرار اللجنة الفنية المتخصصة للمالية الذي يدعو إلى التعجيل بعملية إنشاء الصندوق. قدم أيضا توضيحا عن عملية دراسة الجدوى التي أشرف عليها فريق عمل فني مؤلف من مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعم من الأمانة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا . تصف الدراسة تحديد نطاق الصندوق ، وآليات دعمه، وهيكلة واستضافته ، وهيكل الإدارة، وقنوات وفرص تعبئة الموارد ، بالإضافة إلى نموذج الأعمال / التشغيل. ومن المتوخى إجراء دراسة تكميلية عن الآلية التشغيلية للصندوق. تم اقتراح جدول زمني لإنجاز العملية المؤدية إلى تقديم التمويل والتنظيم والإطار الفني للصندوق إلى الدورة العادية المقبلة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي والمجلس التنفيذي .

مناقشة

51. دارت المناقشات التي تلت ذلك حول ضرورة اتباع الإجراءات من خلال التشاور مع اللجنة الفرعية المختصة للجنة الممثلين الدائمين. واستفسر المندوبون عن البعثات والأهداف التي يتعين على الصندوق اتباعها، والأهداف، لا سيما أهمية تغطية القطاعات الرئيسية مثل الزراعة وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي ، والعمالة الذاتية للشباب والنساء ، والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، والقضاء على الفقر. وأثيرت تساؤلات حول صلاحيات الصندوق وآلياته المالية ، ودور القطاع الخاص ، ومبدأ السرية.

التوصيات

52. تم أخذ التقرير المرحلي عن إنشاء صندوق التوظيف والتماسك الاجتماعي في الاعتبار وتقديم توصيات على النحو التالي:

أ) يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء دراسة حول تفعيل وتنفيذ آلية صندوق التوظيف والتماسك الاجتماعي؛
ب) يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم الأطر المالية والتنظيمية والفنية لصندوق التوظيف والتماسك الاجتماعي إلى لجنة الخمسة عشر لوزراء المالية واللجان الفرعية ذات الصلة للجنة

الممثلين الدائمين للتدقيق فيها وإحالتها بعد ذلك إلى المجلس التنفيذي ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يناير 2019 لاعتمادها؛

ج) يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم اجتماع بين هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة للمالية والشؤون النقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي وهيئة مكتب اللجنة الفنية للتنمية الاجتماعية للعمل والعمالة ، للنظر في هيكل الإدارة ، ونموذج العمل ، واستراتيجية تعبئة الموارد ، تشغيل وتنفيذ آلية صندوق التوظيف والتماسك الاجتماعي.

5. إحصاءات الإيرادات في أفريقيا (للعلم)

53. قدمت الأمانة النشرة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنتدى الأفريقي للإدارة الضريبية، التي وضعت استجابة لأجندة 2063 وأهداف جدول أعمال 2030 من أجل تحسين القدرة المحلية على تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات. وأشار إلى أنه في الفترة من عام 1990 إلى عام 2015 ، بذلت البلدان الأفريقية جهودًا كبيرة لتعزيز سياسة الضرائب والإدارة الضريبية ، ولكنها لا تزال تواجه تحديات بسبب القطاع غير الرسمي الضخم والقاعدة الضريبية الضيقة في البلدان الغنية بالموارد.

6. التقرير المرحلي للجنة الخمسة عشر عن تمويل الاتحاد (للعلم)

عرض

54. قدم ممثل المفوضية معلومات مستكملة عن تمويل الاتحاد لإشعاره بالخبراء. وأبرز الإنجازات التي تحققت بشأن تمويل الاتحاد حتى الآن ، بما في ذلك التقدم المحرز فيما يتعلق بعمل لجنة العشرة + لوزراء المالية. وأبلغ بأن مجموعة من القواعد الذهبية التسعة التي تضع مبادئ واضحة للإدارة المالية والمساءلة قد اعتمدت. وعلاوة على ذلك، أبلغ الاجتماع بتحديد دور لجنة العشرة + لوزراء المالية للرقابة على الميزانية وتمكين لجنة الخمسة عشر من توفير مراقبة فنية أقوى لميزانية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الأجهزة المعنية.

55. وفيما يتعلق بتنفيذ ضريبة الواردات البالغة 0.2 % ، ذكر أن هناك حاليا 22 دولة عضوا في مراحل مختلفة من تنفيذ الضريبة وأن 13 دولة عضوا بدأت في تحصيل الرسوم. ومع ذلك ، أشار إلى أن هناك تحديات مثل ، من بين أمور أخرى ، عدم تحديد الجدول الزمني لإرسال الأموال إلى الاتحاد الأفريقي.

56. أحاط الاجتماع علما بالتقرير.

هاء. عرض معايير التقارب لإنشاء العملة الأفريقية الموحدة

57. لم يتم تقديم هذه النقطة بسبب عدم حضور المنظمة المسؤولة.

ثالثا. بحث واعتماد تقرير اجتماع الخبراء

58. تم اعتماد التقرير مع التعديلات.

رابعا. ما يستجد من أعمال

59. لم تتم إثارة أي مسألة تحت هذا البند.

خامسا. اختتام الاجتماع

60. أعرب رئيس اجتماع الخبراء في كلمته الختامية عن تقديره للجميع لمساهماتهم المثمرة طوال المناقشات.
61. من جانبه، شكر مفوض الشؤون الاقتصادية الخبراء وأكد على التزام المفوضية بتحسين أساليب عملها بما يتفق مع قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة.
62. رفعت الجلسة.